تنمية الصادرات الزراعية المصرية

فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى

أ. د. أحلام النجار

مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

مركز البحوث الزراعية - وزارة الزراعة

مقدمة :

يعتبر تنمية الصادرات هدفاً قومياً ، وتحرص القيادة السياسية على تحقيقة باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية ، وقد ورد فى خطاب رئيس الجمهورية (أن التصدير أصبح الأن قضية حياة أو موت لان استمرار جهود التنمية مرهون بزيادة القدره على التصدير لأسواق العالم الخارجي ، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطني ، وبدون التصدير تنحسر أفاق التنمية وتقل فرص العمالة وتضعف الآمال فى إحداث تحسين جاد فى مستويات حياة الأفراد وتلك هي أخطر التحديات التي تواجها مصر) .

وبالنظر إلى الدول التي عرفت بقدرتها الفائقة على التصدير مثل تايلاند وماليزيا حيث أن نصف المجتمع أو أكثر فى هذة البلاد يهتم بالتصدير وبالتالي فإن أى إجراء يؤثر سلبا على التصدير سوف يؤثر على حوالى نصف الدخل القومي إن لم يكن كله ، وهناك عدة مؤشرات تشير إلى أن مصر لديها إمكانيات هائلة تتيح التوسع فى التصدير دون تطبيق سياسات غيرمألوفه أو إجراءات لم تطبقها دول أخرى . فى ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لدينا ، وأن هناك دولاً أخرى لديها ثروات وموارد طبيعية أقل وسياسات لا تختلف كثيرا عن تلك التي تطبقها مصر إستطاعت هذة الدول أن تصل إلى مستويات أعلى بكثير فى مجال التصدير .

ولذلك يجب التركيز على أن مصر بما لديها من موارد طبيعية وبشرية وميزات نسبية فى مجالات تفوق المجالات المماثلة لبعض الدول الأخرى على غرار تونس والمغرب والمكسيك ، تستطيع أن تضاعف حجم التصدير لها سواء كنسبة إلى الناتج المحلى أو كرقم مطلق ، إلا أن ذلك لن يتحقق إلا بسياسات تتسم بالاستمرارية والتجانس.

وتتضح أهمية التصدير فى قدرته على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز فى ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مضطردة .

أهمية تنمية الصادرات

أولا : خلق فرص عمل جديدة :

يمكن للقطاع الخاص المنتج وخاصة الموجه للتصدير خلق فرص عمل فى الاقتصاد المصري ، حيث تزايدت فرص العمل فى القطاعات التي شهدت زيادة صادراتها ومن ثم زيادة كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية ، كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية وكفاءة العمالة، ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات فى توفير فرص العمل، لذلك يمكن أن يكون قطاع التصدير المستوعب الاساسى للعمالة فى الاقتصاد المصري ، وقد أكدت تجارب عدد من الدول قدرة قطاع التصدير على زيادة فرص العمل فعلى سبيل المثال تمكنت عدة دول فى شرق آسيا وهى اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتايلاند من إستخدام التوجه التصديري فى توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة مما ساعد على انخفاض مستوى البطالة إلي مستويات متدنية .

ثانيا : إصلاح العجز فى ميزان المدفوعات

تلعب الصادرات دورا مباشرا فى معالجة الخلل فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات بإعتبارها إحدى الموارد الرئيسية للنقد الاجنبى مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف، وفى الآونة الأخيرة مازال النصيب الأكبر من موارد النقد الاجنبى لمصر يأتي من محصلات قطاع الخدمات مثل إيرادات السياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات

العاملين بالخارج ثم المواد الخام والسلع التقليدية مثل البترول والسلع الزراعية الخام والسلع المصنعة التى تمثل صادراتها جزءا محدودا لايتناسب مع المتاح منها للتصدير .

ثالثا :جذب الاستثمار المحلى والاجنبى

يتضح من تجارب الدول الناجحة فى التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسى لنجاح عملية التصدير حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير فالاستثمار الاجنبى يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة فى الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه مصر للنهوض بالصناعة المحلية ، حيث يسمح توافر راس المال بالتوسع فى الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته ، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة فى تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج ، ومن ثم يمكن القول ان الاستثمار يسهم فى زيادة الإنتاجية وفى إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية . كما أن وجود قطاع تصديري قوى يعمل على جذب مزيد من النفقات الاستثمارية التي تترجم فى شكل زيادة فى الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها فى جذب استثمارات جديدة .

وقد استطاعت بعض الصناعات مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدرا كبيرا من الاستثمارات .

رابعا :تحقيق معدلات نمو مضطردة :

إن الاهتمام بالصادرات المصرية ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلى وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطرد قادرة على خلق فرص عمل

جديدة للحد من البطالة وتوفير النقد الأجنبي ، والتصدير هو القادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة . إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية هى علاقة موجبة يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو عالية فى الاقتصاد المصرى .

سياسات وتطور التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة :

قامت استراتيجية الزراعة المصرية خلال عقد الثمانينات وما بعدها على أسس تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحرير القطاع الزراعي من القيود المفروضة عليه من التدخل الحكومي وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تستند على فلسفة التحرير الاقتصادي وإطلاق قوى السوق لتوجيه شتى جوانب الحياة الاقتصادةي ، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ، كما أن هذه الاستراتيجية تقوم على مبدأ التدرج في تحقيق الأهداف لتلافي حدوث أية هزات اجتماعية عنيفة ، وفي هذا الإطار اتبعت عدة سياسات تتعلق بالنواحي السعرية والتسويقية والتمويلية والدعم والتجارة الخارجية وأهم هذه السياسات ما يأتي :

١- سياسة تحرير أسعار الحاصلات الزراعية والغاء التوريد الإجباري :

في عام ١٩٨٧ تم إلغاء التوريد الإجباري لجميع المحاصيل الزراعية (القمح، الفول البلدي ، السمسم ، العدس ، الفول السوادني ، فول الصويا ، البصل) وأصبحت أسعارها خاضعة لقوى العرض والطلب ، أما بالنسبة لمحوصل الأرز فقد تم تحريره نهائيا من التوريد الإجباري تديجيا على مراحل حتى مارس ١٩٩١ وفي هذا التاريخ أصبح حراً منحيث النقل والتداول والأسعار ، أما

القطن فقد تقرر استمرار تسويقيه تعاونياً عن طريقالحكوميةورفعت أسعاره ٦٦٪ من السعر العالمي في يوليو ١٩٩٣ على أن يتم تحرير تجارته خلال ٣ - ٥ سنوات ، أما قصب السكر فقد ظل مرتبط بمصانع السكر لإنتاج السكر والموافقة على برنامج تحريره في نوفمبر ١٩٩٣ وفي نوفمبر ١٩٩٤ تم الانتهاء من رفع القيود على قطاع قصب السكر .

٢- سياسة إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج:

وكان الهدف من سياسة دعم مستلزمات الإنتاج (أسمدة ، مبيدات ، تقاوي ، أعلاف ، فوائد) تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وتعويض المزارعين عن الضرائب غير المباشرة المفروضة عليهم في شكل توريد حصص إجبارية للدولة بأسعار منخفضة عن سعر السوق ، وقد تم خفض الدعم على مستلزمات الإنتاج أسمدة ومبيدات موسم ١٩٩٢/٩١ إلى ما يعادل ٥٠٪ من دعم العام السابق .

إلغاء باقي الدعم المقدم على العلف الحيواني والأسمدة والمبيدات ي يوليو عام ١٩٩٣ مع استمرار دعم مبيدات القطن فقط ، وفي نوفمبر ١٩٩٣ تم إلغاء الدعم المتبقي على مبيدات القطن .

٣- سياسة إلغاء دعم على أسعار فائدة القروض الزراعية:

تمشياً مع سياسة إلغاء الدعم السعري على مستلزمات الإنتاج الزراعي ، تم أيضاً إلغاء الدعم على سعر الفائدة على القروض الزراعية من بنوك التنمية والائتمان الزراعي والتي كانت تقل كثيراً عن أسعار الفائدة السائدة بالبنوك التجارية .

٤- سياسة إلغاء احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي:

خلال عقدي السبعينات والثمانينات احتكرت الحكومة عمليتي استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من الخارج وتوزيعها على المزارعين ، ولم يكن مسموح

للقطاع الخاص الدخول فيهما ، وخلال عملية التحرر الاقتصادي ترك المجال للقطاع الخاص بالمشاركة في تلك العمليتين واقتصر دور الحكومة على مراقبة جودة مستلزمات الإنتاج المستوردة ، وأصبح القطاع الخاص عام ١٩٩٨ مسئول عن توزيع ٩٠٪ من إنتاج الأسمدة المحلية وبنك التنمية والائتمان الزراعي مسئول عن ١٠٪ فقط بعد أن كان مسئول عن نسبة ١٠٠٪ خلال الفترة قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي .

٥- سياسة الإصلاح المؤسسي والاتجاه نحو الخصخصة:

تمثل ذلك في :

أ - تضييق ملكية الحكومة للأراي والأصول الزراعية حيث شرعت في بيع الأراضي التي تمتلكها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بسعر السوق على واضعي اليد عليها .

ب - الشركات العامة الخاضعة للقانون ٩٧ لعام ١٩٨٣ تحويلها إلى شركات قابضة تعمل وفقاً للأسس الاقتصادية وفقاً للقانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ .

ج - أن يعمل بنك التنمية والائتمان الزراعي وفقاً للمعايير الاقتصادية .

د - دمج مراكز الزراعة الآلية وعددها ٨٠ مركز في شركة واحدة تمارس عملها بدون دعم .

٦- سياسة إصلاح التشريعات الزراعية (العلاقة بين المالك والمستأجر):

صدور القانون الخاص بتحقيق التوازن في العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذي من أهم سماته تحرير هذه العلاقة خلال فترة انتقالية خمس ينوات تنتهي مع السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ بعدها تخضع هذه العلاقة إلى القانون المدني .

٧- سياسة تشجيع الاستثمار الزراعي:

وأهم معالم هذه السياسة توحيد قوانين الاستثمار في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، وإعفاء الشركات الزراعية من الضرائب لمدة ١٠ سنوات ، وحرية تسعير منتجاته ، تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات الزراعية بحيث لا تتعدى ٥٪ .

٨- سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الزراعية:

مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الزراعة اقتصر دور الدولة في القيام بأعمال البنية الأساسية والدراسات الاستكشافية وتقديم الائتمان ولذلك اتخذت بعض الإجراءات من أهمها :

أ - التصرف في الأراضي التابعة للشركات الزراعية بالبيع على المستثمرين أو تملكها للعاملين وشباب الخريجين .

ب - بيع الأراضي المستصلحة بعد إجراء البنية الأساسية للقطاع الخاص أو الاستثماري .

ج - تأجير أو بيع أراضي جديدة قابلة للاستصلاح بأسعار رمزية لتشجيع القطاع الخاص في استصلاح واستزراع الأراضي .

التحرر الاقتصادي والتركيب المحصولى فى مصر:

تؤكد البيانات المتاحة أن إنتاج القمح والشعير والذرة الرفيعة والكتان (بذره، قش) والعديد من محاصيل الخضر والفاكهة بالإضافة إلى بعض محاصيل النباتات الطبية والعطرية تميل إلى الزيادة خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) . ويتضح من الجدول المرفق أن الزيادة المستمرة فى إنتاج الكثير من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية تفوق الزيادة فى الطلب عليها فى السوق المحلى، الأمر الذى يتطلب أن تسعى الدولة إلى فتح أسواق خارجية لهذه المنتجات.

يشير الجدول التالي إلى مقدار التغير فى التركيب المحصولى عند المقارنة بين الفترتين (١٩٨٠-١٩٨٥) والفترة الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) حيث تزايدت المساحة المحصولية من حوالي ١١,١ مليون فدان إلى حوالي ١٤,٤ مليون فدان بزيادة تمثل حوالي ٣٠,٦٪ عن مثيلتها فى الفترة السابقة. وفيما يتعلق بالمحاصيل الشتوية فقد ارتفعت من نحو ٥,١ مليون فدان إلى ٦,٥ مليون فدان بزيادة تمثل ٢٧,٥٪ عن مثيلتها فى الفترة السابقة. أما بالنسبة للمحاصيل الصيفية فقد ارتفعت من نحو ٣,٥ مليون فدان إلى نحو ٥,١ مليون فدان بزيادة تمثل ٤٥,٧٪ عن مثيلتها فى الفترة السابقة. فى حين تراجعت مساحة المحاصيل النيلية من نحو ٠,٧ مليون فدان إلى نحو ٠,٦ مليون فدان بنسبة تراجع ١٩,٤٪ عن مثيلتها فى الفترة السابقة، ويعزى ذلك التراجع فى مساحة المحاصيل النيلية إلى الاتجاه إلى زراعة المحاصيل الصيفية نظراً لانخفاض الإنتاجية الفدانية فى العروة النيلى مقارنة بنظيرتها فى العروة الصيفى. أما فيما يتعلق بالمعمرات فقد ارتفعت من نحو ١,٧ مليون فدان إلى نحو ٢,٢ مليون فدان بزيادة ٢٨٪ عن الفترة السابقة وتتركز تلك الزيادة فى التوسع فى زراعة الحدائق حيث يتلاءم زراعتها فى الأراضى الجديدة وذلك على الرغم من تناقص مساحة القطن كأحد محاصيل المعمرات.

جدول (١) التغير في التركيب المحصولي قبل وبعد التحرر الاقتصادي خلال الفترة (٨٠ ١٩ــ ٢٠٠٤)

المحصول	الفترة (٨٠-١٩٨٥)		الفترة (٨٦-١٩٩٢)		الفترة(٩٣- ٢٠٠١)		الفترة(٢٠٠٢-٢٠٠٤)	
	المساحة	الأهمية%	المساحة	الأهمية%	المساحة	الأهمية%	المساحة	الأهمية%
أجمالي البرسيم	٢٧٧٢,٠	٢٤,٩	٢٤٦٧,٧	٢١,٠	٢٤١٩,٣	١٧,٧	٢٥٠٤,٠	١٧,٣
القمح	١٣٠٧,٠	١١,٨	١٦٨٥,١	١٤,٤	٢٣٦٧,٤	١٧,٣	٢٥٢٠,٣	١٧,٤
الشعير	١١٠,٠	١,٠	١٤٩,٠	١,٣	٢١٦,٠	١,٦	٢٣٠,٣	١,٦
الفول البلدي	٣٠٦,٨	٢,٨	٣٥٨,٠	٣,٠	٣٥٥,٧	٢,٦	٢٩٨,٧	٢,١
العدس	١٥,٢	٠,١	١٨,٠	٠,٢	١٠,٠	٠,١	٤,٣	٠,٠
الحلبة	٢٥,٧	٠,٢	١٧,٤	٠,١	٢٠,٢	٠,١	١٤,٠	٠,١
الحمص	١٦,٢	٠,١	١٦,٦	٠,١	١٦,٨	٠,١	١٥,٣	٠,١
الترمس	٨,٨	٠,١	٨,٤	٠,١	٧,٧	٠,١	٦,٧	٠,٠
الكتان	٤١,٣	٠,٤	٣٧,٩	٠,٣	٢١,٣	٠,٢	٣١,٠	٠,٢
البصل الشتوي	٢٤,٧	٠,٢	٢٨,٣	٠,٢	٥٢,٤	٠,٤	٦٨,٧	٠,٥
الثوم	١٠,٠	٠,١	١٤,٦	٠,١	٢٠,١	٠,١	٢١,٣	٠,١
بنجر السكر	١٨,٣	٠,٢	٤٠,٦	٠,٣	٨٤,١	٠,٦	١٤٢,٠	١,٠
أجمالي الخضر	٣٥٨,٠	٣,٢	٤٤٣,٣	٣,٨	٥٢٧,٤	٣,٩	٥٨٠,٧	٤,٠
أصناف أخرى	٥٠,٠	٠,٥	٤٧,٣	٠,٤	٦١,٨	٠,٥	١٠٢,٠	٠,٧
جملة الشتوي	٥٠٦٤,٣	٤٥,٦	٥٣٣٢,١	٤٥,٤	٦١٨٠,٣	٤٥,٣	٦٥٤٢,٠	٤٥,١
الذرة الشامية الصيفي	١٤٢٥,٨	١٢,٨	١٤٨٠,١	١٢,٦	١٦٨٣,٢	١٢,٣	١٠٩٣,٧	٧,٦
الذرة الرفيعة الصيفي	٣٦٩,٠	٣,٣	٣١٨,٣	٢,٧	٣٥٨,٢	٢,٦	٣٧٠,٠	٢,٦
الأرز الصيفي	٩٧٤,٠	٨,٨	١٠٢٢,٧	٨,٧	١٤١٢,٠	١٠,٣	١٥٣٠,٧	١٠,٦
الفول السوداني	٢٧,٣	٠,٢	٢٨,٤	٠,٢	١١٧,٨	٠,٩	١٤٤,٠	١,٠
السمسم	٣٣,٥	٠,٣	٣٦,٩	٠,٣	٦٦,٧	٠,٥	٧١,٣	٠,٥
فول الصويا	١٢٤,٨	١,١	٩٧,٧	٠,٨	٣٤,٧	٠,٣	٢٢,٧	٠,٢
البصل	١١,٢	٠,١	١٠,٩	٠,١	١١,٩	٠,١	١٢,٣	٠,١
عباد الشمس	١٤,٢	٠,١	٣٣,٣	٠,٣	٤٧,٩	٠,٤	٣٨,٠	٠,٣
الذرة الصفراء	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,٠	٦١,٦	٠,٥	٣٣٦,٧	٢,٣
الخضر الأخرى	٤٤٨,٣	٤,٠	٥٤٧,٣	٤,٧	٧٢٥,٣	٥,٣	٩٨٦,٧	٦,٨
أصناف أخرى	١٠٩,٨	١,٠	١٧٤,٧	١,٥	١٩٣,٣	١,٤	٢٥٩,٣	١,٨
جملة الصيفي	٣٥٣٦,٢	٣١,٨	٣٧٥١,٦	٣٢,٠	٤٧١٢,٦	٣٤,٥	٥١٠٠,٠	٣٥,٣
الذرة الشامية النيلي	٥١٠,٠	٤,٦	٤١٥,١	٣,٥	٣٠٧,٤	٢,٣	٢٩٨,٣	٢,١
الأرز النيلي	١,٧	٠,٠	١,١	٠,٠	١,٦	٠,٠	٠,٨	٠,٠
الذرة الرفيعة النيلي	١٣,٧	٠,١	١١,٤	٠,١	١١,٠	٠,١	٧,٧	٠,١
البصل	٤,٨	٠,٠	٦,٦	٠,١	١٠,١	٠,١	١٠,٠	٠,١
الذرة الصفراء	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٧	٠,١	٢٧,٧	٠,٢
الخضر الأخرى	٢٠٢٥,٨	١,٨	١٧٦,٣	١,٥	٢٠٢,٦	١,٥	١٩١,٧	١,٣
أصناف أخرى	٤٤,٧	٠,٤	٩٣,٣	٠,٨	٨٠,٣	٠,٦	٦٤,٠	٠,٤
جملة النيلي	٧٧٧,٣	٧,٠	٧٠٣,٩	٦,٠	٦٢٥,٧	٤,٦	٦٢٦,٠	٤,٣
القصب	٢٤٩,٥	٢,٢	٢٦٨,٦	٢,٣	٣٠٠,٨	٢,٢	٣٢٤,٠	٢,٢
القطن	١٠٨٣,٥	٩,٨	٩٦٢,٧	٨,٢	٧٥٢,٠	٥,٥	٦٥٢,٠	٤,٥
البرسيم الحجازي	٠,٠	٠,٠	٢,٤	٠,٠	٢٧,٩	٠,٢	٥٢,٠	٠,٤
الحدائق	٤٠٠,٢	٣,٣	٧٢٠,٦	٦,١	٩٨٨,٤	٧,٢	١١٨٣,٠	٨,٢
النخيل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٥,٠	٠,٥	٧٧,٠	٠,٥
جملة المعمرات	١٧٣٣,٢	١٥,٦	١٩٥٤,٣	١٦,٦	٢١٣٤,١	١٥,٦	٢٢٢١,٣	١٥,٤
جملة المساحة المحصولية	١١١١١,٠	١٠٠,٠	١١٧٤١,٩	١٠٠,٠	١٣٦٥٢,٧	١٠٠,٠	١٤٤٥٤,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة الزراعة – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والاحصاء.

أما على مستوى المحاصيل الرئيسية وعند المقارنة بين الفترتين (١٩٨٠-١٩٨٥) ،(٢٠٠٢-٢٠٠٤) فقد تبين تزايد فى مساحة بعض المحاصيل مثل القمح بنسبة زيادة ٩٢,٨٪، الشعير بنسبة ١٠٩٪، البصل الشتوي بنسبة ١٧٨٪، الثوم بنسبة ١١٣٪، بنجر السكر بنسبة ٦٧٦٪، الخضر بنسبة ٦٢٪، الأرز الصيفي بنسبة ٥٧٪، الفول السوداني بنسبة ٤٣٪، السمسم بنسبة ١١٥٪، عباد الشمس بنسبة ١٧١٪، الخضر بنسبة ١٢٠٪، البصل بنسبة ١٥٠٪، القصب بنسبة ٣٠٪، الحدائق التغير في التركيب المحصولى قبل وبعد التحرر الاقتصادي خلال الفترة (٨٠ - ٢٠٠٤) بنسبة ١٩٥٪.

التحرر الاقتصادي والتجارة الخارجية المصرية :

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً فى برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية للاقتصاد القومي وقطاعاته المختلفة. وتتوقف أهمية التجارة الخارجية لكل دولة على عدة عوامل منها حجم الموارد الطبيعية، ودرجة استغلال تلك الموارد، مرحلة النمو، مستوى التقدم التكنولوجي، أنماط الاستهلاك السائدة، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي - وتعتبر نسبة قيمة التجارة الخارجية للدخل القومي من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد القومي فى مبادلاته السلعية مع العالم الخارجى. والجدير بالاهتمام أن هذا العامل يزداد كلما ارتفع نصيب التجارة الخارجية من الدخل القومي، وتعتبر معدلات التبادل الدولي ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بالميزان التجاري والدخل القومي خصوصاً فى الدول التي تكون التجارة الخارجية فيها ذات أثر فعال فى المقتصد القومي، وتقلبات معدلات التبادل التجاري تؤدى إلى تقلبات فى حصيلة الصادرات؛ الأمر الذي يؤثر بدوره على برامج التنمية الاقتصادية بالدولة.

أثر التحرر الاقتصادي على التجارة الخارجية المصرية:

تبذل الدول جهوداً مضنية للارتقاء بمستوى التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات والحد من الواردات ولتجنب زيادة الإنفاق على السلع

الاستيرادية غير الضرورية والتي شكلت عبئاً على توازن الميزان التجاري المصري ويترتب على زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثم حدوث خلل فى الميزان التجاري. وتوضح بيانات جدول (١) الذي يوضح تطور حجم التجارة الخارجية، والميزان التجاري المصري، ونسبة تغطية الصادرات للواردات، خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤) . حيث قسمت تلك الفترة إلى أربع فترات ، هي: الفترة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٥) وهى الفترة السابقة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي ، أما الفترة الثانية (١٩٨٦-١٩٩٢) وهى فترة التدخل الحكومي أو ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، والفترة الثالثة (١٩٩٣-٢٠٠١) والتي شهدت تطبيق الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) حيث تم أستقرار تحرير سعر الصرف فيها.

جدول (٢) تطور حجم التجارة الخارجية المصرية والميزان التجاري المصري ونسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)

(القيمة بالألف جنيه)

البيان / السنة	قيمة الصادرات (١)	قيمة الواردات (٢)	إجمالى حجم التجارة (٢+١)	الميزان التجاري (٢-١)	نسبة تغطية الصادرات للواردات (٢/١)
متوسط (٨٠-١٩٨٥)	٢٢٧١	٦٢٧٤	٨٥٤٥	(٤٠٠٣)	٣٩
متوسط (٨٦-١٩٩٢)	٦٢٤٦	١٨٥٧٧	٢٤٨٢٢	(١٢٣٣١)	٣٢
متوسط (٩٣-٢٠٠١)	١٢٨٧٧	٤٤٣٠٤	٥٧١٨١	(٣١٤٢٨)	٣٠,٣
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٥٦٤٨٢	٧٧٦٢٧	(٣٥٣٤٧)	٣٧,٤
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٦٥٠٨٣	١٠١٨٩٥	(٢٨٢٧١)	٥٦,٦
٢٠٠٤	٤٧٦٧٨	٧٩٧١٦	١٢٧٣٩٤	(٣٢٠٤٨)	٥٩,٨
متوسط (٢٠٠٢-٢٠٠٤)	٣٥٢١١	٦٧٠٩٣	١٠٢٣٠٥	(٣١٨٨٢)	٥١,٣

- القيمة بين الأقواس سالبة.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - كتاب الإحصاء السنوى - أعداد مختلفة.

وقد أوضحت نتائج الجدول أن متوسط قيمة الصادرات تأخذ اتجاهاً متزايداً حيث ارتفعت من حوالي ٢٢٧١ مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٦٢٤٦ مليون جنيه خلال الفترة الثانية بنسبة زيادة تبلغ حوالي ١٧٥٪ عن متوسط خلال الفترة الأولى. وقد ارتفع المتوسط خلال الفترة الثالثة إلى نحو ١٢٨٧٧ مليون جنيه، بزيادة حوالي ١٠٦٪ عن متوسط الصادرات خلال الفترة الثانية ثم تزايدت قيمة الصادرات خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى ٣٥٢١١ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٧٣٪ عن الفترة (٩٣ - ٢٠٠١) .

وفيما يتعلق بقيمة الواردات فإن متوسط قيمة الواردات تزايد حيث ارتفع من حوالي ٦٢٧٤ مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١٨٥٧٧ مليون جنيه خلال الفترة الثانية بزيادة حوالي ١٩٦٪ عن متوسط قيمة الواردات خلال الفترة الأولى. وقد ارتفع متوسط قيمة الواردات خلال الفترة الثالثة إلى نحو ٤٤٣٠٤ مليون جنيه، بزيادة حوالي ١٣٨٪ عن متوسط الواردات خلال الفترة الثانية وخلال الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) تزايدت قيمة الواردات إلى نحو ٦٧٠٩٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥١٪ عن الفترة السابقة.

وبخصوص القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية، فقد تبين أن متوسط قيمة التجارة الخارجية يميل إلى التزايد حيث ارتفع من حوالي ٨٥٤٥ مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٢٤٨٢٢ مليون جنيه خلال الفترة الثانية بزيادة ١٩٠,٥٪ عن متوسط قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة الأولى. وقد ارتفع متوسط قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة الثالثة إلى نحو ٥٧١٨١ مليون جنيه، بزيادة تبلغ حوالي ١٣٠٪ عن متوسط قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة الثانية، وخلال الفترة الأخيرة تزايدت قيمة إجمالي التجارة إلى ١٠٢٣٠٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٧٩٪ عن الفترة السابقة.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد تبين أن متوسط قيمة العجز تزايد من حوالي ٤٠٠٣ مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١٢٣٣١ مليون جنيه خلال الفترة الثانية بنسبة زيادة تبلغ حوالي ٢٠٨٪ عن متوسط قيمة العجز خلال الفترة الأولى. وقد ارتفع المتوسط خلال الفترة الثالثة إلى نحو ٣١٤٢٨ مليون جنيه، وبزيادة ١٥٥٪ عن متوسط قيمة العجز فى الميزان التجارة خلال الفترة الثانية، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) يتضح أن العجز فى الميزان التجاري يميل إلى الثبات النسبي بالمقارنة بالفترة السابقة وتبلغ ٣١٨٨٢ مليون جنيه.

وفيما يتعلق بنسبة تغطية الصادرات للواردات، فقد تبين أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من حوالي ٣٩٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٣٢٪ خلال الفترة الثانية. وقد انخفض المتوسط خلال الفترة الثالثة إلى نحو ٣٠٪ وبانخفاض يقدر بحوالي ٢٪ عن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة الثانية.

وفيما يتعلق بنسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الثلاث سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٤) فقد تبين الأثر الإيجابي لبعض السياسات الزراعية المتبعة فى تلك الفترة حيث بلغ معدلها نحو ٥١,٣٪ بزيادة تمثل ٢١٪ عن الفترة السابقة لها، ويشير ذلك إلى تحسن واضح فى الميزان التجاري المصري رغم زيادة قيمة الواردات وكذلك الصادرات إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد تزايدت إلى أعلى معدلاتها.

اثر التحرر الاقتصادي على بعض مؤشرات التجارة الخارجية المصرية:

يشير جدول (٣) إلى أن متوسط نسبة الصادرات لإجمالي الناتج المحلى بلغ ٨,٨٪ خلال الفترة الأولى فى حين بلغت نحو ٦,٣٪ خلال الفترة الثانية، ونحو ٥٪ خلال الفترة الثالثة، نحو ٧,٦٪ خلال الفترة الرابعة مما يشير إلى حدوث تراجع فى تلك النسبة حتى عام ٢٠٠١ ثم تزايدت خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بنسبة الواردات لإجمالي الناتج المحلى، فقد تبين أن متوسط نسبة الواردات لإجمالي الناتج المحلى بلغ نحو ٢٣,١٪ خلال الفترة الأولى ونحو ١٩,٧٪ خلال الفترة الثانية ونحو ١٧٪ خلال الفترة الثالثة والرابعة بلغت النسبة ١٥٪، مما يشير إلى حدوث تراجع مستمر فى الفترات الأربع، وهذا يدل على تحسن فى الميزان التجارى .

جدول (٣) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى الاقتصاد القومي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)

البيان / السنة	الصادرات % إجمالي الناتج المحلى	الواردات % إجمالي الناتج المحلى	التجارة الخارجية% إجمالي الناتج المحلى	نصيب الفرد من الصادرات (جنيه)	نصيب الفرد من الواردات (جنيه)	نصيب الفرد من التجارة الخارجية (جنيه)	الميل المتوسط للتصدير	الميل المتوسط للاستيراد
متوسط (١٩٨٥-٨٠)	٨,٨	٢٣,١	٣١,٩	٥٢	١٤٣	١٩٥	٠,٠٨	٠,٢٣
متوسط (١٩٩٢-٨٦)	٦,٣	١٩,٧	٢٦	١٢٠	٣٦٠	٤٨٠	٠,٠٦	٠,١٩
متوسط (٢٠٠١-٩٣)	٥	١٧	٢٢	٢١٢	٧٣٠	٩٢١	٠,٠٥	٠,١٧
٢٠٠٢	٥,٨	١٥,٥	٢١,٣	٣١٩	٨٥٢	١١٧١	٠,٠٦	٠,١٦
٢٠٠٣	٩,٤	١٦,٧	٢٦,١	٥٤٩	٩٧١	١٥٢٠	٠,٠٩	٠,١٧
٢٠٠٤	٧,٥	١٢,٦	٢٠,١	٦٩٥	١١٦٢	١٨٥٧	٠,٠٨	٠,١٣
متوسط (٢٠٠٤-٢٠٠٢)	٧,٦	١٤,٩	٢٢,٥	٥٢١	٩٩٥	١٥١٦	٠,٠٨	٠,١٥

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالدراسة وشبكة معلومات الجهاز المركزى.

وفيما يتعلق بنسبة التجارة الخارجية لإجمالي الناتج المحلى، فقد تبين أن متوسط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بلغ نحو ٣١,٩٪ خلال الفترة الأولى، ونحو ٢٦٪ خلال الفترة الثانية، ونحو ٢٢٪ خلال الفترة الثالثة، وحوالي ٢٢,٥٪ خلال الفترة الأخيرة.

وفى ضوء ما سبق فقد تبين حدوث تراجع فى نسبة التجارة الخارجية لإجمالي الناتج المحلى حتى الفترة الثالثة ثم تميل إلى الثبات النسبي فى الفترة الرابعة.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الصادرات فقد تبين أن متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات بلغ نحو ٥٢ جنيهاً خلال الفترة الأولى ونحو ١٢٠ جنيهاً خلال الفترة الثانية، ونحو ٢١٢ جنيهاً خلال الفترة الثالثة، ونحو ٥٢١ جنيهاً للفترة الرابعة وترجع الزيادة الكبيرة فى الفترة الأخيرة إلى تحرير سعر الصرف الذي تزايد بنحو ٤٠٪ تقريباً.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الواردات، فقد تبين أن متوسط نصيب الفرد بلغ نحو ١٤٣ جنيهاً خلال الفترة الأولى ونحو ٣٦٠ جنيهاً خلال الفترة الثانية ونحو ٧٣٠ جنيهاً خلال الفترة الثالثة وحوالي ٩٩٥ جنيهاً خلال الفترة الرابعة والزيادة الكبيرة فى الفترة الأخيرة تراجع إلى سعر الصرف.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من التجارة الخارجية، تبين أن متوسط قيمة نصيب الفرد من التجارة الخارجية بلغ نحو ١٩٥ جنيهاً/سنة خلال الفترة الأولى ونحو ٤٨٠ جنيهاً/سنة خلال الفترة الثانية، تزايد إلى نحو

٩٢١ جنيهاً فى الفترة الثالثة ثم إلى حوالي ١٥١٦ جنيهاً فى الفترة الأخيرة وهى تمثل إجمالي الصادرات والواردات.

وفيما يتعلق بمتوسط الميل للتصدير، تبين أن الميل المتوسط للتصدير بلغ نحو ٠,٠٨ خلال الفترة الأولى ونحو ٠,٠٦ خلال الفترة الثانية ونحو ٠,٠٥ خلال الفترة الثالثة ثم إلى نحو ٠,٠٨ للفترة الرابعة.

وباستعراض النتائج السابقة يتبين حدوث انخفاض فى الميل المتوسط للتصدير بنحو ٠,٠٢ عن متوسط الفترة الأولى. فى حين بلغ متوسط الميل للتصدير نحو ٠,٠٥ خلال الفترة الثالثة حيث انخفض الميل المتوسط للتصدير بنحو ٠,٠١ عن متوسط الفترة الثانية ثم تزايد فى الرابعة بنحو ٠,٠٣ عن الفترة الثالثة.

وفيما يتعلق بالميل للاستيراد فقد بلغ متوسط الميل للاستيراد نحو ٠,٢٣ خلال الفترة الأولى ونحو ٠,١٩ خلال الفترة الثانية ثم تراجع فى الفترة الثالثة إلى ٠,١٧ وبلغ ٠,٠١٥ فى الفترة الأخيرة، مما يشير إلى أن هناك تراجعاً مستمراً فى الميل المتوسط للاستيراد. وبناء على تلك النتائج يتضح أن هناك انخفاضاً فى الميل المتوسط للاستيراد بنحو ٠,٠٤ عن نظيره فى الفترة الأولى.

اثر التحرر الاقتصادي على التجارة الخارجية الزراعية المصرية:

يملك قطاع الزراعة العديد من المقومات التي تجعل منه قطاعاً رائداً فى البنيان الاقتصادي المصري، حيث تربطه علاقة تشابكية عامة مع باقى القطاعات، فهو المصدر الأساسي للمنتجات النباتية والحيوانية التي تلعب الدور الأساسي فى توفير احتياجات المجتمع من الغذاء والكساء، وجدير بالذكر أن الصادرات الزراعية تعتبر أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، غير أن هناك قصوراً فى إنتاج بعض المحاصيل مثل القمح والسكر والزيت مما يدفع الدولة إلى سد العجز من خلال الاستيراد، مما يستنزف جزءاً من النقد الأجنبي. يتبين من جدول (٤) أن متوسط قيمة الصادرات الزراعية يميل إلى التزايد حيث ارتفع من حوالي ٤٤٧ مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٩٢٩ مليون جنيه خلال الفترة الثانية كما ارتفع خلال الفترة الثالثة إلى نحو ١٦٢٥ مليون جنيه، ارتفعت إلى ٤٨٤٣ مليون جنيه فى الفترة الرابعة.

وقد تبين أن متوسط قيمة الواردات الزراعية يميل إلى التزايد حيث ارتفع من حوالي ١٩٣٨ مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٥٢٤٢ مليون جنيه خلال الفترة الثانية وخلال الفترة الثالثة بلغ نحو ١٠٥٠٤ مليون جنيه، تزايدت فى الفترة الرابعة على ١٠١٣١ مليون جنيه، وتقترب قيمة الواردات فى الفترة الأخيرة من الفترة الثالثة رغم تحرير سعر الصرف.

كما يتبين من الجدول أن قيمة التجارة الخارجية الزراعية تميل إلى التزايد حيث ارتفعت من حوالي ٢٣٨٤ مليون جنيه كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالي ٦١٧١ مليون جنيه كمتوسط للفترة الثانية وقد ارتفع

إلى نحو ١٢١٢٩ مليون جنيه كمتوسط للفترة الثالثة ثم تزايدت على حوالي ٤٤٩٢٠ مليون جنيه فى الفترة الأخيرة.

جدول (٤) تطور حجم التجارة الخارجية الزراعية المصرية والميزان الزراعى ونسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـان / السنة	قيمة الصادرات الزراعية (١)	قيمة الواردات الزراعية (٢)	إجمالى حجم التجارة الخارجية الزراعية (٢+١)	الميزان التجاري الزراعي (١-٢)	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (٢/١)
متوسط (١٩٨٥-٨٠)	٤٤٧	١٩٣٨	٢٣٨٤	(١٤٩١)	٢٤
متوسط (١٩٩٢-٨٦)	٩٢٩	٥٢٤٢	٦١٧١	(٤٣١٣)	١٨
متوسط (٢٠٠١-٩٣)	١٦٢٥	١٠٥٠٤	١٢١٢٩	(٨٨٧٩)	١٦
٢٠٠٢	٣٠٣٣	٩٧٤٤	١٢٧٧٧	(٦٧١١)	٣١
٢٠٠٣	٤٦٣٨	١٠٠٦١	١٤٦٩٩	(٥٤٢٣)	٤٦
٢٠٠٤	٦٨٥٧	١٠٥٨٧	١٧٤٤٤	(٣٧٣٠)	٦٥
متوسط (٢٠٠٤-٢٠٠٢)	٤٨٤٣	١٠١٣١	٤٤٩٢٠	(٥٢٨٨)	٤٧

المصدر: ١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات الحاسب الآلى، بيانات غير منشورة.

*-القيمة بين الأقواس سالبة

وفيما يتعلق بالميزان الزراعى تشير النتائج أنه حقق عجزاً بلغ حوالي ١٤٩١ مليون جنيه كمتوسط للفترة الأولى ارتفع إلى حوالي ٤٣١٣ مليون جنيه كمتوسط للفترة الثانية وبلغ نحو ٨٨٧٩ مليون جنيه، كمتوسط للفترة الثالثة ثم تراجع

العجز فى الفترة الأخيرة على ٥٢٨٨ مليون جنيه مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعى فى السنوات الثلاث الأخيرة.

وأن نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية تميل إلى الانخفاض حيث بلغت حوالي ٢٤٪ خلال الفترة الأولى وحوالي ١٨٪ خلال الفترة الثانية وبانخفاض يقدر بحوالي ٦٪ عن نظيره فى الفترة الأولى. كما واصلت انخفاضها خلال الفترة الثالثة إلى نحو ١٦٪، وبانخفاض يقدر بحوالي ٢٪ عن نظيره فى الفترة الثانية، ثم تزايد هذا المعدل إلى ٤٧٪ فى الفترة الأخيرة مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعى المصري.

أثر التحرر الاقتصادي على بعض مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية:

يشير جدول (٥) إلى أن متوسط نسبة الصادرات الزراعية لإجمالي الناتج المحلى قد بلغ نحو ٩,٥٪ خلال الفترة الأولى ونحو ٥,٨٪ خلال الفترة الثانية، تراجعت إلى ٣,٨٪ فى الفترة الثالثة ثم تزايدت فى الفترة الأخيرة إلى ٦,٨٪ فى الفترة الأخيرة مما يشير إلى تحسن الصادرات الزراعية.

وفيما يتعلق بنسبة الواردات الزراعية لإجمالي الناتج الزراعى، فقد بلغت نحو ٤٠,٤٪ خلال الفترة الأولى ونحو ٣١,٦٪ خلال الفترة الثانية، تراجعت إلى ٢٣,٥٪ فى الفترة الثالثة ثم استمر فى الفترة الأخيرة إلى أن بلغت ١٤,٦٪ مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعى المصري.

وبلغت نسبة التجارة الزراعية لإجمالي الناتج الزراعى نحو ٤٩,٩٪ خلال الفترة الأولى ونحو ٣٧,٤٪ كمتوسط للفترة الثانية، وخلال الفترة الثالثة نحو ٢٧,٣٪، وخلال الفترة الأخيرة حوالي ٢١,٤٪ مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعى.

جدول (٥) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية فى الاقتصاد القومي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)

البيان السنة	%الصادرات الزراعية لإجمالي الناتج الزراعى	%الواردات الزراعية لإجمالي الناتج الزراعى	%التجارة الخارجية الزراعية لإجمالي الناتج الزراعى	%الصادرات الزراعية للصادرات الكلية	%الواردات الزراعية للواردات الكلية	نصيب الفرد من الصادرات الزراعية (جنيه)	نصيب الفرد من الواردات الزراعية (جنيه)	الميل المتوسط للتصدير	الميل المتوسط للاستيراد
متوسط (٨٠-١٩٨٥)	٩,٥	٤٠,٤	٤٩,٩	١٩,٨	٣١,٦	١٠,٢	٤٤,٣	٠,٠٩	٠,٤٠
متوسط (٨٦-١٩٩٢)	٥,٨	٣١,٦	٣٧,٤	١٦,٨	٢٩,٢	١٨,٠١	١٠١,٨	٠,٠٦	٠,٣١
متوسط (٩٣-٢٠٠١)	٣,٨	٢٣,٥	٢٧,٣	١٢,٩	٢٢,٥	٢٦,٩	١٧٢,٩	٠,٠٤	٠,٢٤
٢٠٠٢	٤,٨	١٥,٥	٢٠,٣	١٤,٣	١٧,٣	٤٥,٧	١٤٧	٠,٠٥	٠,١٦
٢٠٠٣	٧,١	١٥,٥	٢٢,٦	١٢,٦	١٥,٥	٦٩,٢	١٥٠,٢	٠,٠٧	٠,١٦
٢٠٠٤	٨,٤	١٢,٩	٢١,٣	١٤,٤	١٣,٣	١٠٠	١٥٤	٠,٠٨	٠,١٣
متوسط (٢٠٠٢-٢٠٠٤)	٦,٨	١٤,٦	٢١,٤	١٣,٨	١٥,٤	٧١,٦	١٥٠,٤	٠,٠٧	٠,١٥

المصدر: جمعت وحسبت من جداول (٣) بالدراسة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء شبكة المعلومات .

وفيما يتعلق بنسبة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية فقد أوضح نفس الجدول أنها بلغت نحو ١٩,٨٪ كمتوسط للفترة الأولى، ونحو ١٦,٨٪ خلال الفترة الثانية ونحو ١٢,٩٪ خلال الفترة الثالثة تزايدت إلى ١٣,٨٪ خلال الفترة الرابعة مما يشير إلى تحسن نسبة الصادرات الزراعية فى الفترة الأخيرة.

وفيما يختص بنسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية، فإن متوسط نسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية بلغ نحو ٣١,٦٪ خلال الفترة الأولى ونحو ٢٩,٢٪ خلال الفترة الثانية، وخلال الفترة الثالثة نحو ٢٢,٥٪ تراجعت إلى ١٥,٤٪ خلال الفترة الأخيرة.

أما بخصوص نصيب الفرد من الصادرات الزراعية فقد بلغ نحو ١٠,٢ جنيه خلال الفترة الأولى وفى الفترة الثانية بلغ نحو ١٨,٠١ جنيه، وخلال الفترة الثالثة بلغ نحو ٢٦,٩ جنيه، والفترة الأخيرة بلغ ٧١,٦ جنيه مما يشير إلى التزايد المستمر فى نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بمعدل متزايد.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الواردات الزراعية فقد بلغ نحو ٤٤,٣ جنيه خلال الفترة الأولى، فى حين بلغ نحو ١٠١,٨ جنيه خلال الفترة الثانية، تزايد إلى نحو ١٧٢,٩ جنيه خلال الفترة الثالثة ثم تراجع على نحو ١٥٠ جنيهاً مما يشير إلى تحسن الميزان الزراعى المصري.

كما يتضح من الجدول أن الميل المتوسط للتصدير بلغ نحو ٠,٠٩ خلال الفترة الأولى، تراجع إلى نحو ٠,٠٦ خلال الفترة الثانية، وخلال الفترة الثالثة تراجع الميل المتوسط للتصدير نحو ٠,٠٤ ثم تزايد فى الفترة الأخيرة إلى ٠,٠٧ مما يشير إلى تحسن العملية التصديرية.

وفيما يتعلق بالميل المتوسط للاستيراد فقد بلغ نحو ٠,٤٠ خلال الفترة الأولى تراجع إلى نحو ٠,٣١ فى الفترة الثانية ثم تراجع أيضاً فى الفترة الثالثة

إلى نحو ٠,٢٤، واستمر التراجع إلى أن بلغ ٠,١٥ فى الفترة الأخيرة مما يشير إلى أن تراجع الواردات الزراعية مستمراً.

مما سبق يتبين أن بعض السياسات التي انتهجتها الحكومة كان لها عظيم الأثر الإيجابي فى الارتقاء بمعدل الميل للتصدير والتقييد فى الميل للاستيراد، ويعزى ذلك لعدم اعتماد الدولة على كثير من الواردات لسد الاحتياجات وإيجاد البدائل للحد من الواردات.

استراتيجية التجارة الخارجية فى مصر:

يعتبر الإطار المؤسسى والتنظيمى أحد أهم الجوانب الهامة فى جهود تنمية الاقتصاد القومى المصرى بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة ، حيث يساهم فى خلق مناخ ملائم لمتطلبات النشاط التصديرى والاستيرادي ، ويعمل على إزالة المعوقات التى تحول دون نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وتلبية احتياجات السوق المحلى .

هذا وتعتمد عملية تطوير البنيان المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية فى مصر على تعاون كل من القطاعين العام والخاص بما يعمل على تذليل العقبات التى تواجه المصدرين . ويتناول هذا الباب من الدراسة عرضا موجزا للسياسات والتشريعات الحكومية والمؤسسات التى تعمل فى مجال التجارة الخارجية .

السياسات الاقتصادية :

شهدت السنوات الأخيرة فى مصر اهتماما متزايد من الدولة لتنمية قطاع التجارة الخارجية وخاصة القطاع التصديرى ، ومن أهم السياسات الاقتصادية التى لها علاقة وثيقة بقطاع التجارة الخارجية السياسية الضريبية والرسوم والنظام الجمركي والسياسات الائتمانية وسياسة الدعم ، بالإضافة الى الإجراءات المرتبطة بتنظيم القطاع من حيث البنيان والتشريعات والقوانين المنظمة لذلك .

السياسة الضريبية : يخضع مصدرى ومستوردى السلع الزراعية فى مصر للعديد من الرسوم والضرائب التى ومن أهمها مايلى :-

أ - ضرائب جمركية على الواردات من الخامات والمواد الأولية تتراوح قيمتها بين ٥ - ٤٠٪ .

ب- ضرائب المبيعات وتقدر بحوالى ١٠٪ ، والجدير بالذكر إعفاء المصدرين من هذه الضريبة

ج- ضرائب الدخل على الصادرات الزراعية ، وهى تمثل حوالى ٤٢٪ من أرباح الشركات التى يزيد دخلها عن ٢٧ ألف جنية سنويا ، ويتم دفع الضرائب على حوالى ٧٠٪ من صافى الأرباح ، ومن الملاحظ ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على المصدرين مما يشكل عبئ ثقيل عليهم يزيد من تكلفة التصدير مما يترتب عليه ضعف فرص الصادرات الزراعية المصرية على المنافسة فى الأسواق الخارجية .

د- ضرائب غير مباشرة يتحملها المصدر وهى تشمل ضريبة الواردات على الآلات الزراعية والسماد والمبيدات وآلات التعبئة ووسائل النقل وتمثل نحو ١٠٪ .

هـ- يتحمل مصدري الحاصلات الزراعية العديد من الرسوم والدمغات والمصروفات الادارية التى تفرض على المصدر من الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة بعمليات التصدير مثل رسوم توثيق مستندات الشحن وغيرها من الرسوم الاخرى .

الرسوم والانظمة الجمركية : على الرغم من قرار الدولة بإنشاء مجلس تيسير الإجراءات الجمركية وتطوير النظم الجمركية ألا أنه مازال أسلوب تطبيق نظامي الدروباك والسماح المؤقت (وهما المتعلقات باستيراد الرسوم

الجمركية المدفوعة على واردات تم تصديرها أو الإعفاء من دفع جمارك على مدخلات النشاط التصديرى المستوردة مثل الصناديق الكرتون و الشمع والأكياس البلاستيكية والتى تستخدم فى التعبئة التغليف) من أهم المشاكل التى تواجه المصدرين للسلع الزراعية فى مصر ، ويمكن عرض تلك المشاكل فى النقاط التالية :

أ - ارتفاع التعريفات الجمركية على مستلزمات النشاط التصديرى .

ب- المطالبة بضمانات بنكية عند استخدم نظام السماح المؤقت قد لاتكون فى استطاعة المصدر توفيرها .

ج- طول الإجراءات المتعلقة برد الجمارك أو الإفراج الجمركي على الواردات .

السياسة الائتمانية : تتمثل أهم المعوقات التمويلية التى تواجه العاملين فى مجال التجارة الخارجية فى مصر فى النقاط التالية :-

ا - أحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات غير التقليدية نظرا لارتفاع درجة المخاطرة بها

ب - محدودية دور بنك تنمية الصادرات فى خدمة العمليات الإنتاجية .

ج - كثرة الضمانات اللازمة لفتح الاعتمادات .

الدعم : على الرغم من المحددات التى تضعها منظمة التجارة العالمية أمام دعم الصادرات بصفة عامة ألا انه يمكن عمل الكثير فى هذا المجال كما يحدث فى الدول المتقدمة ، ألا أن قصور الموارد المالية المتاحة لدى الدولة يقف عائق أمام ذلك ، بالإضافة الى أن اللوائح والقوانين المعمول بها تحول دون استغلال المعونات الأجنبية فى دعم القطاع الخاص أو العام ، مما يرتيب علية ضياع الكثير من المعونات الأجنبية لاسباب بيروقراطية .

الإجراءات المنظمة لعملية التصدير : تمر عمليات تصدير الحاصلات الزراعية المصرية بالعديد من الإجراءات المصرفية والرقابية والجمركية والتى تهدف الى حماية حقوق المصدر والحفاظ على سمعة الصادرات المصرية بالخارج . وتشجيعا لعملية التصدير فقد قامت مصر بالعديد من التسهيلات التى ادت الى خفض إجراءات التصدير من ١٣٤ إجراء الى حوالى ٣٣ إجراء وفيما يلى عرضا موجزا لهذه الإجراءات :

إجراءات التسجيل لقيد المصدرين : يشترط للقيد بجدول المصدرين عدد من الشروط لعل من أهمها أن يكون المصدر مقيدا بالسجل التجارى ، وان لايقل راس ماله عن ٣ آلاف جنية والا يكون من العاملين بالدولة ألا يكون قد اشهر إفلاسه من قبل . وعلى الرغم من هذه التيسيرات فى الإجراءات ألا ان ذلك قد قوبل بتحفيظ العديد من المصدرين وخاصة الكبار منهم حيث يرى الكثير منهم أن ذلك سوف يفتح الباب أمام العديد من الأشخاص للعمل فى مجال التصدير دون سابق خبرة بالعمليات التسويقية ، مما قد يضر بسمعة الصادرات المصرية فى الخارج . الأمر الذى يتطلب ضرورة وضع الضوابط والمعايير لضمان تأهيل تلك الفئة قبل السماح لها بالدخول الى مجال التصدير .

إجراءات الفحص : يتعين على كل من المصدر والمستورد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات الواردات وذلك بالنسبة للسلع التى تخضع إجباريا للفحص ، وتخضع كافة الجهات الرقابية بالموانى لأشراف الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

الإجراءات الجمركية : تتم هذه الإجراءات داخل الجمرك بميناء التصدير والاستيراد ، وتبدا بتقديم شهادة الإجراءات الجمركية وتنتهى بتسليم مستندات الشحن عند باب المنفذ الجمركي

إجراءات الشحن : بعد الانتهاء من الإجراءات الجمركية يقوم المصدر بتقديم مستندات الشحن الى التوكيل الملاحى وذلك لاتمام عملية الشحن .

التشريعات المنظمة لعملية التصدير : يعد الشق التشريعي من الأبعاد الرئيسية اللازمة لتأسيس بنية تحتية ومؤسسية سليمة للدفع بالصادرات الزراعية المصرية للأسواق العالمية ، وقد صدرت العديد من التشريعات الحكومية المنظمة للعملية التصديرية فى السنوات الأخيرة وتوجزها فيما يلى :

القانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية الصادرات :

يهدف هذا القانون الى تنظيم العمل فى بعض المؤسسات والتعامل فى ظل مبادئ محدودة يمكن إيجازها فيما يلى : -

أ - عدم تحميل المصدرين لايه أعباء مالية أو تقديم ضمانات مقابل خدمات إدارية ألا بقرار من الوزير المختص .

ب- تطوير آليات النظم الجمركية الخاصة بنظامى السماح المؤقت والدروباك والذى يسمح بسرعة الرد الضريبى .

ج - توحيد جهات الأشراف على التجارة الخارجية بحيث تعمل كلها تحت مظلة واحدة تحت إشراف وزارة التجارة الخارجية ، وتوحيد جهات الفحص والمراقبة على الصادرات والواردات تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

تعديلات المواد ٩٨ و ١٠٢و١٠٣ فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ :

ترتكز المحاور الرئيسية للتعديل على إلغاء عقوبات الحبس التى تسرى فى حالة إخفاق المستورد فى إعادة تصدير السلع السابق الإفراج عنها تحت النظم الجمركية الخاصة خلال الفترة المحددة واستبدالها بغرامات مالية ، كما تضمنت التعديلات إمكانية قيام المستورد بإعادة التصدير من خلال اكثر من منفذ دون الالتزام بإعادة التصدير من ميناء الوصول .

القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ :

ويعمل هذا القانون على حل المشاكل المرتبطة بجوانب البيروقراطية والتى يعد عنصر غير جاذب للاستثمار ، ويغطى هذا القانون محاور عديدة مرتبطة بالنظم الضريبية والجمركية والإجراءات المرتبطة بهما ، بجانب المجالات الادراية الاخرى من تسجيل وتراخيص وخلافة .

القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ :

ويحمى هذا القانون حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ، ويعمل هذا التشريع على جذب استثمارات الشركات الكبرى .

البنيان المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية المصرية :

يشمل البنيان المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية المصرية على العديد من الأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة ، وفيما يلى تستعرض بإيجاز الأجهزة والهيئات العاملة فى مجال التجارة الخارجية فى مصر :

المجلس الأعلى للتصدير : انشىء هذا المجلس بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦

ويخص المجلس بالاتى :

أ - إصدار القرارات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بازالة ايه معوقات تؤثر على حركة الصادرات او تعمل على تقييدها .

ب - إصدار القرارات اللازمة فى مجال الحوافز التصديرية ، والمواصفات الملائمة للسلع المطلوبة بالأسواق الخارجية

ج - إجراء التطوير التشريعي للقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بعملية التصدير

د - إجراء الدراسات التسويقية للمنتجات المصرية فى ضوء احتياجات الأسواق الخارجية و تزويد مصدري السلع الوطنية بنتائج هذه الدراسات .

هـ - إنشاء قاعدة بيانات للصادرات المصرية والأسواق بما ييسر حصول المصدرين على البيانات والإحصاءات الدقيقة عن الأسواق الخارجية.

قطاع التجارة الخارجية : يختص قطاع التجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة الخارجية بمتابعة وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية وموجهة المشاكل التجارية مثل الدعم والإغراق ومراقبة الاتفاقيات التجارية ، كما يقوم هذا القطاع بالعديد من المهام لعل من أهمها :

أ - تقديم المقترحات والتوصيات لصناع القرار وتلقى توجهات الحكومة أدرجها فى خطط تنفيذية .

ب - التعاون مع القطاع الخاص من خلال المجالس السلعية .

ج - تجميع وتحليل وعرض المعلومات واعداد التقارير و البحوث .

مركز تنمية الصادرات المصرية : يهدف مركز تنمية الصادرات الى تنشيط الصادرات المصرية السلعية و الخدمية فى الأسواق العالمية ، وقد حدد القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ اختصاصات المرك على النحو التالى :

أ - إقامة نظام لتجميع وتبويب وتخزين ونشر المعلومات التجارية والتسويقية الدولية لخدمة قطاع التصدير

ب - إعداد البحوث والدراسات السلعية والسوقية وذلك بهدف تقييم الإمكانيات التصديرية ودراسة الطاقات الاستيعابية للأسواق الخارجية ودراسة حوافز التصدير .

ج - تعريف قطاع التصدير المصرى بالفرص التصديرية والتفضيلات الجمركية وغير الجمركية .

د - إقامة نظام تدريجي متكامل لتنمية المهارات الفنية والادارية للعاملين فى مجال التسويق الداخلى والخارجى .

هـ - الدعاية والإعلان للصادرات المصرية فى الخارج والقيام بتنظيم بعثات تروجيه للأسواق الخارجية

و - تنظيم المعارض المتخصصة بالتنسيق مع الهيئة العامة لشئون المعارض

ى - توفير المعلومات المتعلقة بالأساليب الحديثة للتعبئة والتغليف للصادرات المصرية ٠

نقطة التجارة الدولية : تتبع نقطة التجارة الدولية وزارة التجارة ويتخلص دورها فى النقاط الاتية : -

أ - توفير قواعد معلومات متكاملة عن كافة الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية، تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية .

ب - إعداد الدراسات الاقتصادية لمساعدة المصدرين والمستوردين على اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

التمثيل التجارى : يتبع التمثيل التجارى وزارة التجارة الخارجية ويتلخص دورة فى نقاط الاتية :

أ - تحديد الأسواق المستهدفة للصادرات المصرية فى ضوء إمكاناتها الاستيعابية والفرص المتاحة بها للمنتجات المصرية .

ب - توفير الأبحاث والدراسات التسويقية التى تقوم بها مكاتب التمثيل التجارى التابعة للسفارات المصرية فى شتى دول العالم

د - تحديد السلع التى تتطلبها الأسواق الخارجية واختيار الأسلوب الترويجى المناسب والتوقيتات الملائمة للتصدير .

هـ - تمثيل مصر فى المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ، وتعزيز فعالية الدور المصرى فى هذه المنظمات .

و - التفاوض حول إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين مصر ودول العالم الخارجى .

ك - متابعة العروض التصديرية المصرية ، ودعم المصدر وعمليات التسويق بالخارج والعمل على حل مشاكل المصدرين فى الأسواق الخارجية .

ل - التصدى لمشكلات ودعاوى الإغراق التى تواجه الصادرات المصرية فى الخارج .

الهيئة العامة للرقابه على الصادرات والواردات : تتبع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وزارة التجارة الخارجية وتتلخص اهم مهام هذة الهيئة فى النقاط الاتية :

أ - الرقابة على السلع الزراعية المصدرة والمستوردة من الخارج للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية للجودة .

ب - إصدار شهادات المنشأ الدولية للصادرات المصرية سواء الخاضعة منها للرقابه او غير الخاضعة .

ج - تقديم خدمات الإرشاد التصديرى والاستيرادي

د - إصدار شهادات الجودة الرسمية بعد إجراء الفحوص اللازمة

هـ - المشاركة مع الجمارك فى معاينة السلع المعاد تصديرها بنظام السماح المؤقت او الدروباك .

الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية : وهى أحد الهيئات التابعة لوزارة التجارة الخارجية ، ويتلخص دورها فى النقاط التالية :-

أ - الترويج للصادرات المصرية فى الخارج وذلك من خلال الإعلان عن منتجات المصرية فى الأسواق الخارجية وإرسال البعثات التجارية للأسواق الخارجية

ب - تنظيم المعارض العامة والمتخصصة فى الداخل والخارج : الهيئة العامة للتوحيد القياسى : وتتولى هذه الهيئة وضع مقاييس معيارية للسلع والمنتجات الغذائية ومواد التعبئة ، كما تتولى الهيئة تطبيق المقاييس الغذائية العالمية على السلع المصدرة والمستوردة .

مصلحة الحجر الزراعى : هى إحدى الهيئات الرقابية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، وتختص المصلحة بالرقابة النوعية على الصادرات والواردات من السلع الزراعية وذلك من حيث مطابقتها للمواصفات وخاصة تلك المتعلقة بصحة الإنسان والصحة النباتية والأمراض والحشرات الضارة للنبات والحيوان والبيئة .

مصلحة الجمارك : وهى هيئة تابعة لوزارة المالية ، وتتولى تنظيم الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات ، ومن أهم اختصاصات هذه المصلحة مايلى :-

أ - الإفراج الجمركى عن الواردات

ب - استخراج الفواتير التجارية وإصدار أذون وبواليص الشحن

ج - تحصيل وإعادة الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على الواردات من المستلزمات التى تستخدم فى تعبئة وتغليف السلع الزراعية المصدرة والتى تخضع لنظام الدروباك .

المجلس السلعى للحاصلات الزراعية : يتبع المجلس السلعى للحاصلات الزراعية عدا القطن وزارة الخارجية ، ويمكن أيجاز أهم اختصاصاته فيما يلى :

أ - تنظيم العلاقة بين المنتجين والمصدرين والعمل على رفع الوعى التصديرى .

ب - إعداد خطة التصدير السلعية ودراسة السياسات التصديرية

ج - تحديد المواصفات التصديرية للسلع والعبوات المستخدمة ومراقبة الجودة

د - دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه العملية التصديرية

ج - مراجعة الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية .

البنك المصرى لتنمية الصادرات : وتتركز أهم أهدافه وفيمايلى : -

ا - تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض القصيرة والمتوسطة الآجل للمشروعات التى تعمل فى مجال التصدير

ب - تقديم الضمانات المصرفية لتمويل عمليات التصدير

ج - إعداد الدراسات التسويقية .

د - تأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر وذلك من خلال إحدى الشركات التابعة للبنك وهى الشركة المصرية لضمان الصادرات .

هـ - توفير المعلومات المتعلقة بالصادرات المصرية .

مجلس تيسير إجراءات التصدير : يختص مجلس تيسير إجراءات التصدير بدراسة أساليب وإجراءات التصدير وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالنظم الجمركية المختلفة مثل الدروباك والسماح المؤقت .

الهيئات الخاصة العاملة فى مجال التجارة الخارجية : يضم قطاع التجارة الخارجية العديد من الكيانات والجمعيات ألا إنها مازالت تعانى من عدم التنسيق الكافي فيما بينها ، ومن أهم هذه الهيئات الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية ، اتحاد الغرف التجارية ، جمعيات رجال الأعمال ، جمعية المصدرين المصريين ، ومن احدث واشهر الجمعيات الخاصة جمعية النهوض

بصادرات الحاصلات البستانية (HEIA) والتى تقوم بالعديد من الأنشطة والتى من أهمها مايأتى : -

أ - تأهيل الكوادر البشرية من خلال تنظيم البرامج التدريبية لأعضائها

ب -إرسال بعثات استكشافية للأسواق الخارجية لتحديد واختيار الفرص التسويقية المتاحة .

ج - العمل على ضمان تمتع الصادرات بمعايير الجودة القياسية وضمان الالتزام بنظام إدارة الجودة (GAP) وذلك من خلال أعداد الإداريين والمفتشين المؤهلين لفحص جودة الصادرات

د - نشر المعلومات التسويقية من خلال تقارير ربع سنويه

هـ-أجراء الترتيبات التى من شأنها توفير وسائل النقل البريه المبردة و البحرية والجوية .

إمكانية تنمية المنظومة المؤسسية للتصدير فى مصر : تتمثل رؤية وزارة التجارة الخارجية فى عملية تطوير المنظومة المؤسسية للتصدير لمصر فى ثلاث نقاط أساسية يمكن إيجازها فيما يلى : -

إنشاء كيانات رسمية للإسهام فى تنمية الصادرات وتتمثل هذة الكيانات فى الأتى:

أ -**اللجنة الوزارية لرفع القدرة التنافسية للصادرات :** تهدف هذه اللجنة الى إزالة العوائق أمام الصادرات المصرية وزيادة التنسيق بين الجهات المختلفة بما يسهم فى رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية والعمل على خفض التكاليف التصديرية وتسهيل إجراءات التصدير وتوسيع القاعدة التصديرية فى مصر، وتتمثل أهم اختصاصات اللجنة وفيمايلى :

- وضع السياسات التى من شأنها رفع القدرات التنافسية للصادرات المصرية.
- متابعة تنفيذ برامج تنمية الصادرات وتقييم النتائج

- دراسة وسائل توفير التمويل اللازم لتنمية الصادرات المصرية .
- دراسة المقترحات الخاصة بالمعاملة الضريبية للنشاط التصديرى
- وضع البرامج الخاصة بالمعاملات الفنية اللازمة لرفع القدرات التنافسية والمساعدة فى التسويق و الترويج للصادرات المصرية .
- إنشاء قاعدة معلومات لخدمة النشاط التصديرى
- اقتراح الحلول للمنازعات بين المصدرين والمستوردين والأجهزة الجمركية

ب - مجلس التجارة الخارجية : يهدف المجلس الى المساهمة فى توفير المناخ الملائم لصنع القرار والعمل على تبادل المعلومات بين الأجهزة المختلفة ، ومتابعة إجراءات التنفيذ

ج - صندوق تنمية الصادرات : يهدف الى رفع القدرات التنافسية للصادرات المصرية فى أسواقها الخارجية وذلك من خلال الإجراءات آلاتية : -

- تخفيف الأعباء التمويلية عن المصدرين
- تمويل الدراسات المتخصصة عن أسواق التصدير
- مساعدة المنتجين على زيادة قدراتهم التصديرية عن طريق إنشاء معامل للفحص ومراكز إصدار شهادات المواصفات الفنية
- تطوير شبكات الاتصال الإلكتروني بين الجهات المصرية المعنية بتنشيط التصدير ، وربطها كذلك بالمؤسسات العالمية العاملة فى هذا المجال .

تطوير قطاعات وزارة التجارة الخارجية :- يشمل هذا التطوير تحديث البنية الأساسية للقطاعات من خلال عدد من المحاور تتضمن تحسين أداء المهام الإدارية والفنية وإنشاء قواعد البيانات الإلكترونية مع استمرار الدور الذى تقوم به قطاعات وزارة التجارة الخارجية فى نشر المعلومات التى تخدم النشاط التصديرى فى مصر ٠

البنيان المؤسسى الممثل للقطاع الخاص : فى محاولة لإنشاء بيان مؤسس يجمع القطاع الخاص قامت وزارة التجارة بتشكيل المجالس السلعية والتى تعنى حل مشاكل المصدريين فى القطاعات المختلفة وقد تم تشكيل ١٣ مجلس سلعي أهمها المجلس السلعى للصناعات الغذائية ، المجلس السلعى للحاصلات الزراعية والمجلس السلعى للغزل والنسيج وتعمل هذه المجالس على تحقيق العديد من الأهداف لعل من أهمها :

أ - تمثيل تجمعات القطاع الخاص لدى الجهات الحكومية

ب - المساهمة فى صياغة وتطوير السياسات الاقتصادية

ج - إمداد الأعضاء بالمعلومات عن التطورات فى تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع والتسويق بما يساعد على زيادة كفاءة الإنتاج

د - إعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالتصدير وعقد الندوات وتنظيم الدورات التدريبية والاشتراك فى المعارض

هـ - العمل على تنشيط الصناعات الصغيرة والتى تخدم أهداف التصدير

و - تشجيع تأسيس شركات لنقل البضائع برا وبحرا وجوا للأسواق الأجنبية

ى - وضع ميثاق شرف لممارسة النشاط التصديرى من اجل المحافظة على سمعة المنتجات المصرية فى الخارج .

المعلومات ودورها فى التجارة الخارجية المصرية :

تمثل المعلومات الحديثة عنصرا هاما وفعلا فى مجال التجارة الخارجية ، وخاصة فى ظل ما يشهده العالم من طفرة هائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة حدة المنافسة الدولية بين الدول على التصدير . هذا ويتطلب اتخاذ القرار الإنتاجي او التصديرى أو الاستيرادى وجود قواعد من المعلومات

سواء عن الفرص التصديرية او اشتراطات الجودة والمعايير القياسية سواء بالنسبة للسلعة أو العبوات أو المعاملات المطلوبة بكل سوق وتوافر معلومات عن قوانين الاستيراد المعمول به سواء فى مصر أو الدول المستوردة ، وتمتد تلك المعلومات الى الذوق والنمط الاستهلاكى والاتجاه العام للتغيرات فى التفضيلات الخاصة بالمستهلك فى الأسواق المختلفة .

والواقع أن البيانات المتوافرة فى مصر لا يتوافر فيها التفضيل والدقة والسرعة المطلوبة ، حيث أن معظم تلك المعلومات تتسم بالصفة التاريخية والإجمالية لا تعكس الاحتياجات والأنماط الاستهلاكية للفرد فى الأسواق المختلفة ، فضلا عن ذلك فان البيانات المتوافرة فى مصر تعانى من التضارب الواضح نظرا لتعدد الجهات المسئولة عن إصدار البيانات . الأمر الذى يقف كعائق أمام زيادة الصادرات المصرية الخارجية للخارج .

البينية التحتية ودورها فى التجارة الخارجية المصرية :

إن توافر بنية تحتية متكاملة فى قطاع التجارة الخارجية من شأنه أن يحقق نمو متزايد لقطاع التجارة الخارجية :- وفيما يلى نوجز الموقف الراهن لمحافظات الفرز والتدريج والثلاجات والنقل بأنواعه فى مصر .

محطات الفرز والتعبئة والثلاجات : يتطلب الحفاظ على جودة الحاصلات التصديرية توافر التسهيلات الخاصة بالفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والتخزين والتبريد ويعانى المصدرين وخاصة الصغار منهم من عدم توافر محطات الفرز والتدريج والتعبئة والثلاجات بصورة كافية ، فضلا عن عدم انتظام وكفاءة تشغيل المتاح منها وافتقار بعضها الى الأساليب التكنولوجية الحديثة ، ويبلغ عدد محطات الفرز والتدريج والتعبئة للمحاصيل البستانية فى مصر حوالى ٥٨ محطة ، فى حين أن المطلوب توافره للصادرات البستانية حوالى ١٠٣ محطة ، وبالنسبة للثلاجات فان عددها الحالى يبلغ حوالى ١٢٦ ثلاجة

والعدد المطلوب توفيره يبلغ حوالى ٥٢٦ ثلاجة . وكذلك تخلو موانى التصدير الجوية والبحرية من الساحات المبردة والتى لها أهمية قصوى فى الحفاظ على جودة السلع المصدرة وقد تم فى السنوات الأخيرة إنشاء الصالة المبردة بمطار القاهرة الجوى وكذلك فى مطار برج العرب .

النقل :- يعتبر النقل من العوامل المحددة والمؤثرة على عملية التصدير والاستيراد فبالنسبة للنقل الجوى فإنه يعتبر الوسيلة الرئيسية لنقل الصادرات والواردات الزراعية فائقة الحساسية ، ويعتمد عليها فى تصدير حوالى ٨٠٪ من الصادرات الحساسة مثل الفاصوليا الخضراء والبسلة والفراولة ، وتعانى مصر من نقص الفراغات اللازمة للشحن وخاصة فى وقت ذروة الموسم التصديرى ، بالإضافة الى عدم وجود خطوط طيران منتظمة بين مصر والعديد من دول شمال أوربا ، فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل التى تفرضها شركة مصر للطيران وشركات الخدمات الجوية المصرية مقارنة بالدول المنافسة لمصر ، فعلى سبيل المثال فان تكاليف شحن مبرد (كونتينر) سعته ٤٠ قدم يحمل ١٢ طن فاصوليا من المغرب الى فرنسا يبلغ نحو ٢٠ ألف فرنك ، فى حين أن تكلفة نفس الشحنة من مصر الى فرنسا يبلغ حوالى ٦٠ ألف فرنك مما يقلل من القدرة التنافسية للسلع المصرية فى الأسواق الخارجية .

وبالنسبة للنقل البحرى فانه الوسيلة الأكثر استخداما فى مصر نظرا لانخفاض تكلفها مقارنة بالشحن الجوى ، وتعانى مصر من النقص فى الإعداد المتاحة من الحاويات ومن المخازن المبردة ، وعدم وجود خطوط ملاحية منتظمة للموانى الأوربية.

وبالنسبة للنقل البرى فان مصر تعانى من عجز كبير فى وسائل النقل المبردة وغالبا ما يتم الاعتماد على الشاحنات غير الوطنية مثل شاحنات السعودية والأردن والتى تتصف بالمغالاة فى أسعارها .

معوقات زيادة الصادرات الزراعية المصرية :

يوجد العديد من المعوقات أمام زيادة الصادرات الزراعية المصرية توافرها فى النقاط الآتية :

- **المعوقات المحلية :** ويتمثل أهمها فى النقاط آلاتية :-

أ - غياب التخطيط للتصدير حيث تعانى مصر من عدم وجود إستراتيجية او خطة مدروسة واضحة المعالم لزيادة التصدير.

ب - ضعف البنية المؤسسية للتصدير ويرجع السبب فى ذلك لعدد من العوامل منها عدم التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة المختلفة فضلا عن ازدواجية المهام والاختصاصات فيما بين العديد من الهيئات المختلفة .

ج - المشاكل التسويقية حيث تعانى مصر من ضعف كفاءة وفاعلية أساليب وخدمات التسويق وعدم وجود فكر تسويقي متطور على المستوى القومى ينظر الى الإنتاج والتسويق كمنظومة متكاملة .

د - مشاكل الإنتاج والتى من أهمها تفتت الحيازات وعدم انتشار المزارع الكبيرة المتخصصة فى التصدير وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج فضلا عن غياب الادراة المزرعية الحديثة

هـ - وجود العديد من اوجه القصور فى السياسات الضريبية والرسوم و الأنظمة الجمركية

و - استمرار استخدام الأساليب التقليدية لمعاملات بعد الحصاد .

ل - نقص المعلومات التسويقية والتصديرية .

ك - ضعف دور التعاونيات فى العملية التسويقية والتصديرية .

لمعوقات الخارجية :- وتتمثل أهمها فى النقاط آلاتية :

أ - المعوقات غير الجمركية والممثلة فى التعنت فى تطبيق الاشتراطات الصحية ، والتعقيدات الإدارية من جانب الدول المستوردة .

ب - فرض الاتحاد الأوربي لحصص كمية وزمنية مع وضع رسوم عالية على الكميات خارج الحصص .

ج - غياب الإدارة السلمية لتسويق الصادرات الزراعية بالأسواق الخارجية نتيجة غياب التنسيق بين المصدرين ، والمضاربة بين المصدرين المصريين وبعضهم البعض مما يشكل عائقا كبيرا أمام تنمية الصادرات الزراعية المصرية .

د - زيادة حدة المنافسة الدولية وانخفاض أسعار منتجات العديد من الدول المنافسة لمصر فى مجال التصدير .

هـ - عدم وجود شركات تسويق كبرى مصرية متخصصة ، ومن تم عدم توافر مكاتب تسويقية مصرية بالخارج يمكنها الترويج للصادرات الزراعية المصرية.

و - عدم وجود معارض ومراكز تجارية مصرية دائمة بالأسواق الخارجية يكون بإمكانها الترويج للصادرات المصرية بالخارج .

س - عدم تفعيل اتفاقيات التبادل التجارى الحر بين مصر والدول العربية بصفة خاصة.

مقترحات زيادة الصادرات الزراعية المصرية :

١ - تقديم الدعم المطلوب لمواجهة وحل العديد من المشاكل المتلازمة مع مفاوضات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، من خلال الحصول على المساعدات الفنية من منظمة التجارة العالمية والادنكتاد وغيرها من الوكلات الفنية متعددة الأطراف والوطنية.

٢ - استمرار مصر فى تقوية إنتاجها المحلى وزيادة استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعى وذلك بغرض التخصص فى الإنتاج

وزيادة جودة المنتجات المصرية بما يعمل على زيادة الصادرات الزراعية المصرية.

٣ - تشجيع المشروعات المشتركة ذات النفع المتبادل بين مصر والدول الأخرى بشرط قدرة المشاريع على المنافسة بالخارج ، والتى قد تكون سببا فى زيادة التبادل التجارى بين مصر والدول الأخرية نتيجة انتقال العمالة وعوامل الإنتاج الأخرى .

٤ - تشجيع إنشاء خطوط ملاحية منتظمة.

٥ - يجب أن تتضمن خطة التوسع الزراعى والأفقي فى مصر اهتماماً متزايد بإنتاج السلع المطلوبة فى السوق الخارجى.

٦ - تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية .

٧ - توفير قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة ومتنوعة ومنتظمة عن متطلبات السوق الخارجى من السلع الزراعية .

٨ - استمرار الأبحاث والدراسات الجادة والمتعلقة بزيادة التبادل التجارى الزراعى بين مصر والدول العربية .

٩ - قيام مصر والدول العربية الأخرى بمنح تسهيلات خاصة لوسائل النقل المختلفة من برية وبحرية والتى تنتمي الى الاتحادات العربية عند عبورها منافذ وحدود الدول العربية بما يساهم فى تنمية التجارة العربية البيئية .

١٠- العمل على تحييد الجانب الاقتصادى عن النزاعات السياسية .

١١-العمل على إزالة القيود غير الجمركية بين الدول العربية ، والانتهاء من قواعد المنشأ الموحدة للسلع العربية .

١٢- إعادة تأهيل المؤسسات والمنظمات والهيئات القائمة فى مجال العمل العربى المشترك .